

## «حماس» تعود إلى العمليات الاستشهادية

## مطار أبها

قاسم س. قاسم

أعدوا المرافق بخمس رصاصات، واعتقلوا عزام المتهم بتنفيذ عملية الدهس. تؤكد الحركة أن كل الاعتقالات التي نفذها جهاز «الشاباك» ضد خلية «ابتصار» و«أبو ديس» لن تؤثر في عمل باقي الخلايا، خصوصاً أن أفرادها غير معروفين أمنياً ولا يوجد عليهم أي شبهة قانونية، «وهو ما يثير غضب العدو، لأن غالبية منفذي العمليات غير خاضعين للمراقبة الأمنية، وهم من الجيل الجديد».

هكذا، وبعد انعكاس التنسيق الأمني بين السلطة والإسرائيليين سلباً على بعض أفراد «حماس» وخلاياها، تسعى الحركة حالياً إلى سحب البساط من تحت قدمي رئيس السلطة، محمود عباس، عبر إشراك عدد كبير من الفتحاويين في «الهبّة الشعبية»، الدائرة في الضفة. تقول مصادر الحركة إن «عناصرنا على تواصل مع بعض الفتحاويين، خصوصاً قيادات الصف الثاني والثالث، وهناك تنسيق في ما بينهم في بعض أماكن الضفة. أبو مازن يعرف ذلك، وهو يحاول اعتقالهم ومنعهم». أما الهدف من هذا التواصل، فهو السعي إلى «إشراك جزء كبير من جمهور الضفة في انتفاضة القدس لتوفير حماية لخلايا المقاومة».

إلى ذلك (الأخبار)، نشرت وسائل إعلام عبرية صباح أمس، أنباء مفادها أن محكمة عسكرية فلسطينية حكمت على شرطي يعمل في السلطة، ويدعى محمد حامد (22 عاماً)، بالسجن عشرة أعوام مع الأشغال الشاقة، لتنفيذ عملية إطلاق نار على جيش العدو قرب البلدة قبل شهر ونصف. لكن عائلة المعتقل لدى السلطة، وهي من بلدة سلواد شرق رام الله وسط الضفة، نفت ذلك، وقالت لوكالة محلية إنها تواصلت مع جهاز «الاستخبارات» الفلسطيني، الذي أكد لها أن محمد معتقل لدى الجهاز، وأخبروها بأنه لم يصدر بحق أبها أي قرار حكم.

لكن المصري لم يفعل ذلك وإطمأن إلى وعود الأجهزة الأمنية بأنها ستحميه». وقالت أيضاً إن «أجهزة السلطة أخلت المستشفى قبل اقتحامها من المستعربين، وهو ما لم ينتبه إليه المصري».

حاولت «حماس» تفادي خطأ المصري، باعتماد الأساليب التي كانت تعتمدها خلال الانتفاضة الثانية، وهي وضع مرافق يمثل حارساً شخصياً لكل جريح، وهو ما جرى مع الأسير عزام شلالدة المتهم بتنفيذ عملية دهس ضد جنود العدو. ووضعت الحركة مع شلالدة، ابن عمه الشهيد عبد الله حارساً شخصياً له في أحد مستشفيات الخليل. عرف الإسرائيليون بذلك، وعند اقتحامهم «المستشفى الأهلي»،

نشرته وسائل إعلام العدو عن دور هذه الخلية وأهدافها، فإن المرحلة المقبلة ستشهد عمليات نوعية ضد العدو. بالنسبة إلى «حماس»، قرارها واضح، وهو «عودة المجاهد إلى قواعده سالمًا بعد تنفيذ العملية، ولكن إذا اضطرونا إلى تنفيذ عمليات استشهادية فإننا لن نقصر». تقول مصادر الحركة إن التركيز سيكون على زرع عيوات جانبية تستهدف البيات وأفراداً من الجيش والشرطة الإسرائيلية.

حالياً، يتعاطى الحمساويون في الضفة مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أنها أجهزة «غير صديقة» تعمل على تفكيك خلايا الحركة منعاً لاستهداف الإسرائيليين وخوفاً من سيطرتها على الضفة. وتروي مصادر الحركة أن «السلطة أسهمت في اعتقال خلية ابتصار (اغتيال أفرادها مستوطناً وزوجته)، بعد إصابة قائدها كرم المصري بسبب خطأ تقني». وتقول إن الخطأ الذي ارتكبه المصري أيضاً هو عدم هربه من المستشفى بعد تحقيق أفراد السلطة معه واعتقاده أنهم صدقوا روايته حول إصابته.

وتضيف أنه «خلال الانتفاضة الثانية كان عناصرنا عند إصابتهم وبعد تحقيق الأجهزة الأمنية معهم، يتركون المستشفى ويهربون،

مرت ثلاثة أشهر على بداية «انتفاضة القدس». نفذت في تلك الأشهر عمليات طعن ودهس عدة، منها ما كان عفواً وبدافع فردي، ومنها ما كان مخططاً له مسبقاً. بالنسبة إلى فصائل المقاومة، تحولت الضفة المحتلة إلى ساحة عمل، يختلف أسلوب ووسائل المواجهة فيها عن قطاع غزة. منفذو عمليات الطعن والدهس هم استشهاديون قرروا مواجهة العدو بأسلوب جديد، لذلك، وبما أن هذه «الروحانية» لا تزال موجودة لدى فلسطيني الضفة، فإن بعض فصائل المقاومة ومن بينها «حركة المقاومة الإسلامية - حماس»، قررت تفعيل العمل العسكري ضد العدو الإسرائيلي، وصولاً إلى تنفيذ عمليات استشهادية.

هذا القرار قيد التنفيذ، و«خلايا حركة حماس النائمة، تلقت أوامرها بضرب أهداف رُصدت مسبقاً داخل فلسطين المحتلة»، كما تقول مصادر في الحركة. هذه المعلومات يعرفها العدو الإسرائيلي جيداً، والخلية التي ألقى القبض عليها في منطقة أبو ديس في القدس، منذ أسبوع، كانت مهمتها تطبيق هذه القرارات على الأرض. ووفق مسؤولين في «حماس»، فإن «مهمة خلية القدس كانت تنفيذ عمليات في ساحة بعيدة جداً عن مناطق المواجهات وعمليات الطعن، وكانت تستهدف أراضي ال48».

بعد انكشاف الخلية، تبين أن أحد أفراد المجموعة أشرك شاباً في أمن السلطة الفلسطينية، وطلب منه توفير بعض المستندات المزورة لأفرادها، وهو ما كان السبب الرئيسي في انكشافها. وأضاف القيادي: «العمليات كانت ستنفذ قريباً، خصوصاً بعدما انتهت عمليات الرصد ووضعت لائحة بالأهداف المنوي ضربها، وكانت تتضمن شخصيات سياسية وأمنية إسرائيلية».

وأكد الرجل أنه برغم نفي المتحدثين الرسميين باسم الحركة صحة ما

قوات الجيش و«اللجان الشعبية» خلال اليومين الماضيين في جبهة الضباب والوازعية في تعز، استمرت الضربات الصاروخية في جبهة العمري في مديرية ذو باب غربي تعز، وأعلنت وزارة الدفاع اليمنية أن القوة الصاروخية استهدفت تجمعات لقوات الغرز والمسلحين في الجهة الغربية لمدارس العمري بصليات من صواريخ «الكاتوشا» صباح أمس، وكانت القوة الصاروخية للجيش و«اللجان الشعبية» قد وجهت ضربات عدة أول من أمس لتجمعات للجزاة والمرتبزة في أماكن متفرقة في ذو باب، أبرزها قصف بـ«الكاتوشا» على تجمع للمسلحين في مجمع ذو باب، وآخر في مثلث ذو باب. وفي هذه الأثناء، شنت طائرات العدوان غارات مكثفة على معسكر العمري الذي كانت تنوي تلك التجمعات العسكرية التي تم قصفها التقدم باتجاهه.

وفي المخا الساحلية التي فشلت محاولات عدة لبرجمات معادية في التقدم على سواحلها، شنت طائرة من دون طيار أمس غارات على جنوب الميناء بالقرب من شركة النفط اليمنية في المدينة، الأمر الذي تكرر أيضاً في محافظة مأرب التي تشهد تقدماً مستمراً لقوات الجيش و«اللجان الشعبية» في محيط مديرية صرواح شرقاً. وشنت طائرات العدوان أكثر من خمس غارات على جبل هيلان في المديرية نفسها، إضافة إلى غارات متفرقة على جبهة الجدعان ومفرق الجوف. على صعيد متصل، تمكنت قوات الجيش و«اللجان الشعبية» من تأمين عدد من المواقع والقرى في محافظة البيضاء، من بينها الشازبي ويفعان في منطقتي ذي ناعم والناصفة. وبحسب المصدر العسكري، فإن هذه المناطق كانت قد نشطت فيها خلايا موالية للعدوان تطمح إلى فتح جبهة جديدة في المحافظة.

عناصر من «حماس» يتواصلون مع الصف الثاني والثالث في «فتح»



يتعاطى الحمساويون مع أمن السلطة على أنه «غير صديق» (أي بي بي)

مصر

## الأمن يستبق ذكرى «25 يناير»: اعتقال معارضين... وتهديدهم

القاهرة - رانيا العبد

بدأ الأمن المصري بشن عددٍ من «الضربات» الاستباقية في ذكرى «25 يناير»، ضد عدد من السياسيين المعارضين للنظام الحالي. وشهد الأسبوع الماضي حملة من الاعتقالات لعدد من الشبان، وإغلاق عدد من المكتبات والمقاهي الكائنة وسط العاصمة، فضلاً عن تهديدات غير مباشرة لقيادات حزبية من أرقام غير معروفة.

آخر هذه الحملات، كان القبض، فجر أمس، على الناشط خالد الأنصاري، أحد أعضاء حزب «العيش والحرية» (تحت التأسيس)، وهو ما كشف عنه الحزب في تدوينة على صفحته الرسمية، على «الفيسبوك». وأكدت قيادات الحزب أن القبض على الأنصاري سببه «غير معلوم»، مشيرة إلى أنه موجود حالياً في قسم «بولاق الدكرور». وسبقت هذه الخطوة قيام الأمن بالقبض على 6 شباب، 3 منهم أعضاء في «حركة 6 أبريل»، وعلى آخرين بسبب منشوراتهم المعادية للنظام الحالي، على مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديداً «الفيسبوك».

وحمل الاتهام الموجه إلى أعضاء «6 أبريل»، «التظاهر دون تصريح وتعليق لافتة مناهضة للحكم وإطلاق ألعاب نارية، في خلال الأيام الماضية». وأعلنت صفحة «6 أبريل»، على «الفيسبوك»، أن «أثنين من المقبوض عليهم أقتحم منزلهما في القاهرة، دون إذن نيابة أو أوامر ضبط وإحضار»، وذلك في إطار حملات «زوار الليل» على عدد من منازل أعضاء الحركة.

والتظاهر». واتهم البيان النظام الحاكم بأنه «يوصل السياسات نفسها التي قامت ضدها الثورة، بمصادرة الحريات، ومنع التعددية»، بالإضافة إلى تحكّم الجهاز الأمني في «كل صغيرة وكبيرة». ورأى البيان «أن كل المتابعين لنظام حكم الرئيس السيسي يدركون تماماً أن نظامه قائم على تقييد الحريات والقمع، ورفض الحريات العامة، ومنع التظاهر، وحبس النشطاء السياسيين، ومصادرة المجال العام».

بالتوازي، أعرب الرئيس عبد الفتاح السيسي، أمس، عن «تفهمه لقلق المصريين بخصوص أزمة سد النهضة»، الإثيوبي، مؤكداً حرصه على مصالح الإثيوبيين مثل الشعب المصري». وفي خطاب تلفزيوني، عقب تدشين مشروع زراعي لاستصلاح «مليون فدان» في مدينة الفرافرة، غربي البلاد، تطرّق السيسي إلى أزمة «السد»، قائلاً: «أنا متفهم لقلق المصريين لأن المياه حياة أو موت». وأضاف في أول تعليق له بعد اتفاقيات الخرطوم: «نحن فقط نتعامل (مثل) ما اتفقنا مع أشقائنا الإثيوبيين من الأول، وهم يريدون أن يعيشوا زي ما إحنا عاوزين نعيش، ولا بد) نحقق المصالح المشتركة بيننا». ويهدف المشروع إلى زيادة المساحة الزراعية بمقدار 20 بالمئة، لتصل إلى 9,5 ملايين «فدان» في الأعوام القليلة المقبلة. وتعتبر الحكومة أن المشروع يهدف إلى «تضيق الفجوة الغذائية، وزيادة المساحة المأهولة بالسكان»، إذ يعيش أكثر من 90 مليون مصري على نسبة سبعة بالمئة فقط من مساحة مصر الإجمالية، والبالغة نحو مليون كيلومتر مربع.

بتهمة إدارة ندوات سياسية. وقال هاشم لـ«الأخبار» إن «المباحث دهمت مقرّه دون توجيه اتهامات واضحة»، خصوصاً أن القوة الأمنية فحصت الكتب ولم تعثر على شيء. وأضاف: «أنا أدرك أنها هذه كلها ضربات استباقية من الأمن لتخوفهم من تظاهرات إحياء ذكرى 25 يناير». بدورها، تقود «شرطة المصنفات الفنية» حملات أمنية، وامتدت حتى مسرحي «روابط» و«جاليري تاون هاوس»، مساء الاثنين، اللذين يقعان بالقرب من شارع «شامليون» الشهير، وسط العاصمة، حيث تشتهر هذه الأماكن باستضافة الحفلات الفنية، لفرق موسيقية وبعض العروض المسرحية.

وأجبرت القوى الأمنية على مدار الأيام الماضية، بعض المقاهي على الإغلاق ميكراً تمهيداً لإغلاقها تدريجياً حتى موعد إحياء «الذكرى الخامسة»، خشية من التجمعات الشبابية في المناطق القريبة من ميدان التحرير، بحسب عدد من عمال المقاهي في «شامليون».

أما الأحزاب السياسية، والمؤيدة للنظام الحالي، فلم يعقب أيّ من نوابها على الحملات الأمنية. إذ التزموا الصمت، فيما أصدر عدد من الإعلاميين والحقوقيين والسياسيين من حزبي «الدستور» و«التيار الشعبي» (تحت التأسيس)، بياناً أدانوا فيه «الحملة التي تشنها أجهزة الأمن على شباب ثورة 25 يناير، وحالات القبض الأخيرة التي طاولت العشرات من الشباب». وطلب موقعو البيان بوقف هذه الحملات التي وصفوها بـ«الظلمة»، فوراً والإفراج عن كل الشباب الذين قبضت عليهم القوى الأمنية، دون جريمة، إضافة إلى سجناء «الرأي

وأتهمت الحركة، التي يوجد معظم قياداتها داخل السجون الآن، النظام الحاكم بأنه «يحاول تصفية الكيانات المناهضة إلى الشعب، والتي تكشف أكاذيبه وفساده ووجهه القبيح، وتقف أمام نظام يفرط في ثروات البلاد، وينحاز إلى رجال الأعمال ويطحن الفقراء».

وأكدت الحركة أنها لن تستسلم، وستصعد بكل الطرق السلمية، مع استمرارها في مقاومة الفساد والاستبداد، حتى تحقيق أهداف الثورة والإفراج عن كافة المعتقلين.

يُذكر أن حكماً قضائياً صدر بحظر حركة «6 أبريل» في 28 نيسان، من العام الجاري، بعد أن كانت من أبرز الداعمين لتظاهرات «30 يونيو 2013»، التي مهدت لإطاحة محمد مرسي، وجماعة الإخوان المسلمين.

في غضون ذلك، قال القيادي في التيار الشعبي المصري، السفير معصوم مرزوق، لـ«الأخبار» إنه تلقى تهديداً من رقم «خاص». وأضاف مرزوق أن المتصل قال له: «جهزوا العيش والحلاوة»، مديلاً عبارته بألفاظ نابية. وعقب على الواقع بالقول: «هذا هو أقصى ما يستطيعه نظام جبان». وفي السياق، يشهد وسط القاهرة، استنفاراً أمنياً، يزداد مع العد التنزلي لإحياء الذكرى الخامسة لثورة «25 يناير»، ما دفع الأجهزة الأمنية من مختلف الاختصاصات إلى إغلاق عدد من المقاهي ودهم بعض دور النشر وساحات المعارض الفنية في المنطقة.

وأعلن مدير «دار ميريت للنشر»، محمد هاشم، دهم «مباحث المصنفات» لمر داره، أمس، الكائن في شارع صبري أبو علم، بدعوى بيعها كتباً ليس لها أرقام إيداع، بالإضافة إلى القبض على أحد العاملين في الدار